

التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للغسيل الأخضر ومتطلبات التحول العادل: دراسة تحليلية لعينة من الدول (النرويج، الصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية)

م.م شهد ماجد عبد

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

shahadmajid@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الكلف الخفية لعمليات "الغسيل الأخضر" وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي تعيق مسار التحول العادل. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن بعض التحولات الخضراء تتجاهل المعايير الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية بالتالي تتحول قسراً إلى "تضليل بيئي" يزيح التكاليف إلى المجتمعات أضعف. اعتمد البحث منهجاً استنباطياً تحليلياً، مدعوماً بدراسة حالات واقعية (النرويج، الصين، الكونغو) واستخدام "نموذج اقتصاد الدونات" كأداة قياس معيارية. توصلت الدراسة إلى أهم استنتاج وهو أن التحول الأخضر الحقيقي لا يتحقق بمجرد خفض الانبعاثات، بل بضمان عدم تجاوز "السقف البيئي" مع الحفاظ على "الحد الأدنى الاجتماعي"، وأن تجاهل هذا التوازن يؤدي إلى ما يعرف بـ "الاستعمار الأخضر".

كلمات مفتاحية: الاستعمار الأخضر، اقتصاد الدونات، شعب السامي، الغسيل الأخضر، التحول العادل.

The socio-economic costs of greenwashing and the requirements for a just transition: an analytical study of a sample of countries (Norway, China, and the Democratic Republic of Congo)

Shahad Majid Abd

Al-mustansiriyah Center for Arabic and International Studies / University of Mustansiriya, Baghdad, Iraq.

shahadmajid@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This research aims to uncover the hidden dimensions of "greenwashing" and its negative socioeconomic impacts that hinder the path to a just transition. The study is based on the premise that environmental initiatives that disregard ethical standards and social responsibility inevitably become "environmental deception," shifting costs onto the most vulnerable communities. The research employs a deductive-analytical approach, supported by real-world case studies and utilizing the "doughnut economy" model as a benchmark. The study's key conclusion is that a genuine green transition is not achieved simply by reducing emissions, but by ensuring that the "ecological ceiling" is not exceeded while maintaining a "social minimum." Ignoring this balance leads to what is known as "green colonialism."

Keywords: China, Democratic Republic of Congo, Norway, Sami people, greenwashing, just transition.

DOI: <https://doi.org/10.21608/ajis.2026.23.94.195-206>

- This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CCBY) license.

- هذه المقالة مفتوحة المصدر وتنتشر بموجب شروط واحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CCBY).

المقدمة

في الوقت الحاضر أصبح "التحول الأخضر" اهم الاهداف التي تسعى إليها الدول والأفراد حول العالم، هذا بالتالي ولد طلباً متنامياً على المنتجات والخدمات النظيفة. لكن لا بد من الاخذ بالاعتبار، إن هذا التحول ليس مجرد عملية تقنية بسيطة، بل هو مسار معقد ومكلف؛ مما يدفع بعض المؤسسات (سعيًا وراء البدائل الأرخص) إلى اللجوء الى عمليات "الغسيل الأخضر" (Greenwashing). ومن خلال أدوات مثل "تشكيل التصورات"، تقوم هذه المؤسسات بخلق تضليل بيئي يوحى بالاستدامة، بينما هي في الواقع تزيج التكاليف الحقيقية بعيداً عن ميزانياتها. إن خطورة هذا النهج تكمن في كونه يتجاهل الجوهر الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية، حيث إن أي تحول بيئي لا يراعي المعايير الاجتماعية هو في الحقيقة غسيل أخضر وليس تحولاً حقيقياً. وتعد من أكبر الكلف لهذا النوع من العمليات هو "إزاحة التكاليف" (Cost Shifting) نحو المجتمعات الهشة، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور أنماط من "الاستعمار الأخضر" الذي يخدم الدول الأقوى على حساب حقوق المجتمعات الأضعف. بناءً على ذلك، يتطرق هذا البحث الى ضرورة التفريق بين التحول الصوري والتحول العادل (Just Transition). فالمسار الصحيح نحو الاستدامة يقتضي الموازنة بين "السقف البيئي" الذي يحمي الكوكب، و"الحد الأدنى الاجتماعي" الذي يضمن كرامة الإنسان وعدالة التوزيع. إذ يسعى البحث إلى تحليل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للغسيل الأخضر، مستخدماً نموذج "اقتصاد الدونات" كإطار كمعيار لقياس مدى أخلاقية وعدالة التحولات الخضراء التي يجب ان لا تكون فقط آمنة بيئياً بل لا بد ان تكون وعادلة اجتماعياً أيضاً.

اهمية البحث: تأتي أهمية البحث من تسليطه الضوء على عمليات الغسيل الأخضر التي تتأني من تشكيل تصورات معنية عن التحول الأخضر وتؤدي بالتالي الى تكاليف كبير تدفعها المجتمعات الأضعف عادة.

– **اهداف البحث:** يهدف البحث الى توضيح التكاليف وخاصة التكاليف الاجتماعية لعمليات الغسيل الأخضر.

– **اشكالية البحث:** تكمن مشكلة البحث في الفجوة المتزايدة بين ادعاءات 'التحول الأخضر' والممارسات الفعلية التي تؤدي إلى كلف اجتماعية واقتصادية باهظة. ويسعى البحث للإجابة على التساؤل الرئيس: إلى أي مدى يساهم 'التضليل البيئي' في إزاحة التكاليف نحو المجتمعات الهشة، وكيف يمكن لنموذج اقتصاد الدونات أن يمثل مخرجاً لتحقيق تحول عادل وحقيقي؟

– **فرضية البحث:** ان التحول الأخضر الذي لا يراعي الكلف الاجتماعية ليس سوى غسيل أخضر.

– **منهجية البحث:** اعتمد هذا البحث في معالجته لمسألة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للغسيل الأخضر على المنهج الاستنباطي التحليلي، وذلك عبر تتبع الظاهرة من سياقها النظري العام وصولاً إلى مظاهرها الواقعية.

– **البعد الزماني والمكاني للبحث**

يغطي هذا البحث النطاق الزماني الممتد من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٦، وهي الفترة التي شهدت تحولات كبرى في تكاليف الطاقة المتجددة وزيادة وتيرة التضليل البيئي. أما من الناحية المكانية، فلا يقتصر البحث على منطقة محددة، بل ينتبع أثر الغسيل الأخضر في مناطق جغرافية متباينة تشمل الشمال العالمي (النرويج وأراضي شعب السامي)، والقوى الصناعية الكبرى (الصين)، ودول الجنوب العالمي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، لبيان كيفية إزاحة التكاليف الاجتماعية عبر الحدود.

– الدراسات السابقة

١- الدراسات التي عرفت الغسيل الأخضر: مثل دراسة (Lindwall, 2023) التي ركزت على الجانب التسويقي وتقديم بيانات مضللة للمستهلكين، ودراسة (Cambridge Dictionary, 2019) التي وضحت كيف تُستخدم المصطلحات الخضراء دون معنى حقيقي.

٢- دراسات التكاليف الاقتصادية والاجتماعية: برزت تقارير (SUERF, 2025) التي حاولت قياس "التكلفة الاجتماعية للتسويق الأخضر" (SCG)، مبينة أن التلوث المعلوماتي يمثل عبئاً اقتصادياً يضاف إلى التكلفة الاجتماعية للكربون.

٣- دراسات التحول العادل واقتصاد الدونات: تم استخدام نموذج (Raworth, 2024) حول "اقتصاد الدونات" كمعيار للتحول الذي يراعي السقف البيئي والحد الأدنى الاجتماعي، بالإضافة إلى تقارير منظمة العفو الدولية (Amnesty International, 2025) التي تناولت انتهاكات حقوق الإنسان في مشاريع الطاقة النظيفة.

٤- بالإضافة: يربط البحث بين "استراتيجيات تشكيل التصورات" وبين "إزاحة الكلف الاجتماعية" نحو المجتمعات الأضعف ويوضح الحاجة إلى نموذج تحول أكثر عدالة.

المبحث الاول: الغسيل الأخضر واستراتيجيات تشكيل التصورات (الإطار المفاهيمي)

Greenwashing and Perception Shaping Strategies (Conceptual Framework).

أولاً: الغسيل الأخضر (التضليل البيئي).

حسب قاموس كامبردج فان هذا المصطلح يشير الى: سلوكيات أو أنشطة تُوهم الناس بأن شركة ما تبذل جهوداً أكبر لحماية البيئة مما تفعله في الواقع. (Cambridge Dictionary, 2019) وهذه الفجوة بين الخطاب المعلن للمسؤولية الاجتماعية والأداء البيئي الفعلي للمؤسسة هي ما يُعرف بالغسيل الأخضر (Gatti et al. 2019).

اذ تقوم المؤسسات بالتضليل البيئي عبر تقديم بيانات كاذبة أو مضللة حول الفوائد البيئية لمنتج أو ممارسة ما. وقد يكون وسيلة للشركات لمواصلة أو توسيع نطاق سلوكياتها الملوثة والضرارة، مستغلةً النظام أو مستفيدةً من المستهلكين ذوي النوايا الحسنة والمهتمين بالاستدامة. (Lindwall, 2023) إذا عرفنا انه بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٢، انخفضت تكلفة الطاقة الشمسية و طاقة الرياح بنسبة ٨٩% و ٦٩% على التوالي، تشير إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) إلى انخفاض تكاليف الطاقة الشمسية والرياح بنسبة ٨٩% و ٦٩% بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٢، مما جعلها أرخص من الوقود الأحفوري. ومع ذلك، بقيت حصة الوقود الأحفوري عند ٨٠%. (IRENA, 2022) هذا يظهر لنا وجود خلل في السوق يتجاوز مجرد المنافسة السعرية، (SUERF, 2025) هذا الخلل يحدث بسبب أحد أدوات الغسيل الأخضر الا وهو تشكيل التصورات.

ثانياً: تشكيل التصورات

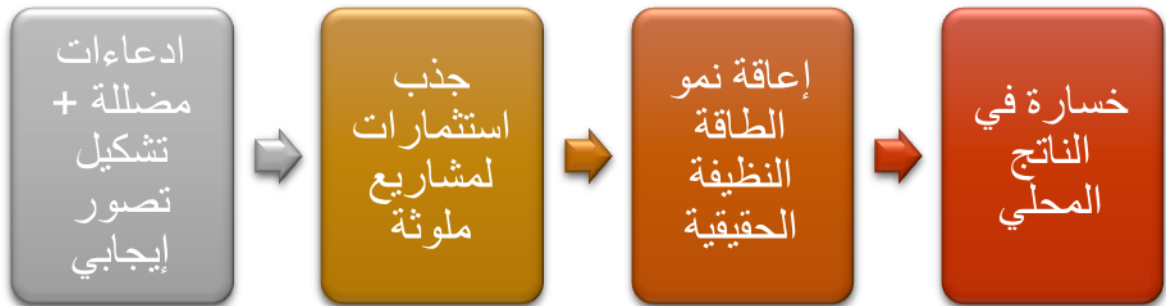
"بشكل عام، فإن المقصود بتشكيل التصورات العامة هو العملية التي يتم من خلالها تشكيل المعتقدات الجماعية عبر وسائل الإعلام والثقافة والتفاعل الاجتماعي، مما يحدد واقعنا المشترك (Castells, 2009, p. 158). فبينما تُعتبر وظيفة الحواس حقيقة بيولوجية، فإن الإدراك يُبنى ثقافياً. (Smith.edu, 2024) أكاديمياً، يُمكن تعريف تشكيل الإدراك بأنه: "الاستخدام الاستراتيجي والأخلاقي لمبادئ علوم الاتصال والسلوك للتأثير على تفسير المعلومات وتكوين المواقف والمعتقدات لدى فئة سكانية محددة، بهدف تعزيز نتائج مجتمعية مرغوبة. يُركز هذا التعريف على عدة عناصر أساسية: تشكيل الإدراك ليس نشاطاً عشوائياً، بل هو عملية مُخططة ومُنفذة بعناية، تستند إلى البحث والتحليل. مبادئ علوم السلوك يستند تشكيل الإدراك إلى النظريات والنتائج الراسخة في علم النفس، وعلم الاجتماع، والاقتصاد السلوكي لفهم السلوك البشري والتأثير فيه.

(Sustainability Directory, 2025)

يتجاوز الخطاب المتعلق بدور الإعلام في تشكيل التصورات المفاهيم التبسيطية للتحيز؛ إذ إن هناك تفاعلاً معقداً بين القوى الاجتماعية والرمزية يؤثر بشكل على كيفية بناء الأفراد للمعنى. (Castells, 2009) فقدره وسائل الإعلام على اختيار جوانب معينة من قصة ما وإبرازها، والتقليل من شأن جوانب أخرى أو تجاهلها؛ يؤثر بشكل مباشر على كيفية تفسير الجمهور للواقع وتحديد المسؤولية الأخلاقية فالإعلام لا يُعد ناقلاً محايداً. (Entman, 1993) إذ يمكن للأعلام من خلال التأطير إبراز أو إخفاء جوانب معينة. ويمكن تأطير الأخبار المتعلقة بالأزمات والصراع، والجانب الإنساني، والعواقب الاقتصادية، والأخلاق ووفقاً لأطر المسؤولية، وبالتالي اظهار إن كانت الحكومة أو الأفراد أو المنظمات إما مسؤولون عن المشكلة أو لديهم القدرة على تخفيفها. (Mohammed, 2024) وهذه هي الآلية التي تتبعها المؤسسات في عمليات التضليل البيئي التي تقوم بها إذ إن الغسيل الأخضر يعمل من خلال تشكيل التصورات العامة. ولهذه العملية آثار سلبية اجتماعية واقتصادية عدا بالتأكيد عن الآثار البيئية تتبع من هذا التدهور الاستراتيجي لبيئة المعلومات.

ثالثاً: التكاليف الاقتصادية

قد تستخدم بعض الشركات استراتيجيات الغسيل الأخضر كبديل أرخص للتحويل الحقيقي وذلك للحفاظ على موقعها في السوق. لكن على عكس المتوقع، تُفاقم المنافسة المشكلة من خلال إطلاق سباقات تسلح معلوماتية مكلفة ومهدرة بين الشركات. وأيضاً ونظراً لأن بناء الثقة بطيء وهدمها سريع، فإن تكاليف الإصلاح تتجاوز تكاليف الوقاية بكثير. هذه ليست مجرد قضية بيئية؛ فالتضليل البيئي يُهدد كفاءة السوق في جميع القطاعات، مما يُوفر مبرراً مباشراً، غير بيئي، لتدخل الجهات التنظيمية المالية. (SUERF, 2025) فعندما تستطيع الشركات تحقيق أرباح أكبر من تشكيل التصورات بدلاً من تحسين المنتجات، فإنها تستثمر بكثافة في ذلك. هذه التكلفة هي "التكلفة الاجتماعية للتسويق الأخضر" (SCG)، ويُقدّر تأثيرها السنوي بنسبة تتراوح بين ٢.٢% و ٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الضرر يختلف عن الأضرار البيئية المباشرة التي تشملها "التكلفة الاجتماعية للكربون" (SCC)، وهو يُضاف إليها. (SUERF, 2025) إذ إن الغسيل الأخضر يؤدي إلى إعاقة المشاريع النظيفة الحقيقية بالتالي يحدث خللاً هيكلياً في كفاءة السوق وتخصيص رأس المال؛ حيث يؤدي 'التلوث المعلوماتي' إلى قيام واستمرار مشاريع ملوثة بالحصول إلى على تمويل والحفاظ على حصص في السوق، مما يتسبب في المؤسسات الخضراء الحقيقية (Lyon & Montgomery, 2015, p. 225). وذلك كما يوضح المخطط التالي:



الشكل (١) تسلسل التكاليف الاقتصادية للغسيل الأخضر

المصدر: إعداد الباحث بتصريف، بالاعتماد على: (Lyon & Montgomery, 2015; SUERF, 2025)

اما بشأن التكاليف الاجتماعية للغسيل الأخضر التي قد تصل في بعض الحالات الى انه قد يغطي على مشكلة أكبر الا وهي الاستعمار الأخضر، وهذا ما سوف يتناوله المبحث التالي.

المبحث الثاني: التكاليف الاجتماعية للغسيل الأخضر وأثر التحول العادل (دراسة التطبيقية)

The social costs of greenwashing and the impact of a just transition (an applied study)

أولاً: النرويج وأراضي شعوب السامي

ترتبط العديد من الشعوب الاصلية بالأرض والبيئة ارتباطاً وثيقاً بفكرة التواجد في أحضان الطبيعة فبالنسبة لبعض هذه الشعوب فان الاله والطبيعة كيان واحدٌ موحدٌ يُطلق عليه اسم الجوهر. وكل ما هو موجود هو تعبيرٌ عن هذا الجوهر: الصخور، والأشجار، والأنهار، والبشر. أن المجتمعات التقليدية، على مدى آلاف السنين، تبنت هذا المنظور الفلسفي نفسه في تنظيمها الاجتماعي والسياسي والديني، بل وأكثر من ذلك وبينما ميّز المجتمع الغربي نفسه عن الطبيعة مع ازدياد أنشطته الاستغلالية، حافظ بقية العالم، وإن بدرجات متفاوتة، على هذا الارتباط، فهذا ما يحدد هويتها وكيفية وجودها. لذا فان أي تهديد لأراضي هذه الشعوب يعد تهديد من النوع هو تهديد لا يهدد بقاءها وأسلوب حياتها فحسب، بل يهدد أساس وجودها ذاته. (Castro, 2023)

شعب السامي (Sámi people) هو الشعب الأصلي الذي يقطن منطقة 'سابمي' (Sápmi) الممتدة عبر شمال النرويج والسويد وفنلندا وروسيا. ويمتلك السامي حقوقاً تاريخية وثقافية مرتبطة بالأرض ورعي الرنة، وهي الحقوق التي تتعرض لضغوط قانونية واقتصادية نتيجة مشاريع الطاقة المتجددة (Normann, 2021, p. 2132). اذ تخطط الحكومة النرويجية لبناء مئات من توربينات الرياح في أراضي شعب السامي. (Amnesty International, 2026) ستجلب هذه المشاريع الضخمة مئات التوربينات والطرق وخطوط الكهرباء التي ستقسّم الأرض، وتُعطل هجرة الرنة، وتدمّر نمط حياة وثيق الصلة بالطبيعة اذ انها سوف تؤثر على مسارات الهجرة الموسمية عبر القطب الشمالي التي اعتمدها شعب السامي لأجيال. على الرغم من المعارضة الشديدة من جماعات سامي والمنظمات البيئية، تُسرّع السلطات النرويجية في إصدار الموافقات. (Amnesty International, 2025)

لابد من الإشارة الى ان قانون الطاقة النرويجي ينص على ضرورة إبلاغ برلمان سامي ومناطق رعي الرنة المتأثرة بمشاريع طاقة الرياح المقترحة. ورغم أن برلمان سامي لا يملك حقوقاً صريحة في التشاور بموجب قانون الطاقة، إلا أنه يحتفظ بحق الاعتراض بموجب قانون التخطيط والبناء. وفي حال عدم تسوية الاعتراضات، يجب إجراء المشاورات. وبالتالي، يمكن لأصحاب حقوق شعب سامي الطعن في قرار الحكومة بشأن التدخلات في أراضيهم الرعوية أمام المحكمة، إما عن طريق رفع دعوى قضائية ضد قرار الترخيص أو برفض الاستملاك الإجمالي والتعويض اللذين يبيدتهما المطورون. ومع ذلك، قد يسعى المطورون للحصول على إذن مسبق لبدء البناء حتى لو لم تُحسم الإجراءات القضائية، بما في ذلك الطعون في صحة الترخيص. وهذا يعني أنه بحلول الوقت الذي قد يربح فيه شعب سامي القضية في المحكمة، مما يؤدي إلى إلغاء الترخيص أو رفض الاستملاك الإجمالي، قد يكون البناء قد اكتمل بالفعل، وربما يكون قد تسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه لأراضي شعب سامي وثقافتهم. وتزيد ممارسة منح التراخيص المسبقة/الوصول المبكر إلى البناء من خطر انتهاكات حقوق الإنسان، وتجعل من الصعب وقف هذه الانتهاكات ومعالجتها.

(Amnesty International, 2025)

" الغسيل الأخضر " قد لا يكون دائماً توليد معلومات خاطئة او احداث تلوث معلوماتي. بل يمكن ان يستغل تصورا موجودا أصلا لدى الناس في حالة النرويج فان هذا التصور يتعلق بطبيعة المشروع الخضراء (مشروع توليد كهرباء باستخدام الطاقة البديلة) لذا فان مطورو المشروع لا يحتاجون الى محاولة تقديم المشروع بطريقة خضراء لأنه تقليديا كذلك، وهذا ما

يمكن تسميته بـ 'التضليل بالوسيلة'؛ حيث وظّف مطورو المشروع السمة الخضراء للمشروع واستغلال للنقص في المعرفة حول الآثار التراكمية للانخفاض السريع في مساحة الأراضي في منطقة رعي الرنة لدى شعب سامي، وتأثير ذلك على ثقافتهم، وبالتالي شرعنة تجاوز الحقوق القانونية الثابتة للسكان الأصليين في انتهاك صريح للمادة (٢٧) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وبالتالي تغليب المصالح الاستثمارية تحت شعار الاستدامة على حساب 'الهوية الثقافية' والوجود المادي لشعب السامي (AmnestyInternational, 2025).

ثانياً: الصين والاختلافات الإقليمية

تسعى الصين لتحقيق حياذ كربوني بحلول ٢٠٦٠، إلا أن هذا الطموح يصطدم بتفاوتات إقليمية حادة تضع الكلفة الكبرى على عاتق الأقاليم الصناعية الشمالية والداخلية. (Cfr.org, 2025; UNDP, 2024)

اذ، توجد فجوات كبيرة بين شمال الصين وجنوبها، وشرقها وغربها، في التقدم المحرز في التحول الأخضر. وتحتل المقاطعات الساحلية، مثل قوانغدونغ وجيانغسو وتشجيانغ، مراكز متقدمة، بينما تتخلف مقاطعات شانشي وهانان وهيلونغجيانغ والمقاطعات الغربية. (UNDP, 2024) بل إن متوسط العمر المتوقع يقلّ شمال نهر هواي بمقدار ٥.٥ سنوات عن جنوبه بسبب تلوث الهواء (يبلغ متوسط العمر المتوقع في الصين ٧٥.٣ عامًا، وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣). وقد فاقم التلوث الشديد للمياه وندرته من تدهور الأراضي. (Cfr.org, 2025)

لكن مع هذا فإن الخطاب العام عند الإشارة الى الصين حتى من قبل أصوات مثل اليزابيث ثوربون رئيسة مشروع "حوكمة الطاقة الخضراء"، الذي يجمع أبرز الجامعات الأسترالية لاستكشاف "نهج استراتيجي أكثر طموحاً" لحوكمة التحول الطاقوي. بانها: "الصين هي مهد الثورة الصناعية الخضراء العالمية". وكذلك من قبل وكالات ومؤسسات مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) أن الصين استحوذت في عام ٢٠٢٤ على أكثر من ٤٠% من قدرة الطاقة المتجددة العالمية، ونحو ٧٧% من إجمالي قدرة آسيا. وتشير تقديرات بلومبيرغ إن إي إف إلى أن الصين استثمرت ٨١٨ مليار دولار في تحولها الطاقوي في عام ٢٠٢٤، أي أكثر من ضعف ما استثمرته أي دولة أخرى في هذا المجال. وبأي مقياس، فإنه إعلامياً يتضح ان الصين تُولي اهتماماً بالغاً للطاقة النظيفة. وهذا ليس تشكيل تصور لشيء غير موجود، أو غسلاً أخضر لتحول غير موجود. لكن الغسيل الأخضر هنا ليس في مدى نجاح التحول الأخضر في الصين، بل في التركيز فقط على هذا الجزء من الصورة وتحويل الانتباه من الكلفة الاجتماعية التي يدفعها الافراد نتيجة الإهمال الحكومي لاحتياجات الجيل الحاضر الذي يظهر جلياً في المقايضة القسرية بين أهداف التحييد الكربوني لعام ٢٠٦٠ وبين 'الصحة العامة الحالية' التي أدت الى فجوة في متوسط العمر المتوقع تصل إلى (٥.٥) سنة لسكان المناطق الواقعة شمال نهر هواي نتيجة التلوث المفرط الناتج عن الصناعات التحويلية المرتبطة بالتحول الطاقوي. ويمثل هذا التفاوت تضحية اجتماعية كبرى تُغيبها تقارير الاستدامة الصورية التي تركز على 'المستقبل الأخضر' وتتجاهل 'العدالة البيئية' للجيل الحالي (UNDP, 2021). و هذا بوضوح يتناقض مع تعريف التنمية المستدامة المعروف "تلبية احتياجات الافراد في الحاضر مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة".

ثالثاً: الكونغو ونقل الكلفة:

هناك تصور شائع بشأن السلوك الأخضر للأفراد وهو ما يسمى البصمة الكربونية التي يسعى هؤلاء الافراد لتقليلها عن طريق التحول نحو ما يسمى بالمنتجات "النظيفة". مما يؤدي الى زيادة الطلب العالمي على هذه المنتجات، كالمركبات الكهربائية مثلاً. وبالتالي يشهد الإنتاج العالمي للكوبالت نمواً سريعاً، (Ritchie, 2023) وهو مادة أساسية لبطاريات السيارات الكهربائية إذ يُستخدم الكوبالت في صناعة بطاريات الليثيوم أيون.

وعلى الرغم من صناعة السيارات الكهربائية تستخدم الاستدامة كاستراتيجية تسويقية، إلا أن واقع إنتاج بطارياتها يناقض هذا المفهوم من خلال إزاحة الكلفة جغرافياً؛ حيث يتم تصدير التكاليف الاجتماعية والبيئية الباهظة من الأسواق الاستهلاكية في الشمال إلى مناطق التعدين في الجنوب العالمي (مثل الكونغو)، مما يحول السيارات الخضراء إلى أداة لتعميق التفاوتات الدولية (Sovacool, 2019, p. 223).

لكن الكلفة لا تنتهي هنا للأسف فالكوبالت كلفة اجتماعية مرتفعة جدا يدفعها أكثر البلدان غني بهذا المعدن وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية. تُرَوّد الكونغو أكثر من ٧٠% من إنتاج العالم من الكوبالت، ويُستخرج معظمه من منطقة كاتانغا جنوب شرق البلاد. يعمل آلاف الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، في مناجم صغيرة "حرفية" في ظروف خطيرة. يحفر عمال المناجم دون معدات وقاية، ويتقاضون أجوراً زهيدة، بينما يتغيب الأطفال عن مدارسهم لغرلة المواد السامة. تُؤدي هذه الظروف إلى إصابات متكررة ومشاكل صحية مزمنة. وثقت منظمات غير حكومية، مثل منظمة العفو الدولية، هذه الانتهاكات لسنوات، ومع ذلك، لا تزال الشركات الأجنبية تجني الأرباح من الكوبالت الرخيص، تاركة الأسر المحلية في براثن الفقر. كما تلوّث مخلفات التعدين الأنهار والتربة. ففي كولويزي (مدينة تعدين رئيسية)، خلّفت الحفر المكشوفة والبحيرات الملوثة المجتمعات المحلية دون مياه نظيفة أو أراض خصبة. (Bowman, 2025)

هذا في الواقع أدى إلى تعرض شركات التكنولوجيا الكبرى لضغوط متزايدة في العقد الماضي، لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في سلاسل توريد الكوبالت الخاصة بها. وقد تعهدت شركات عديدة باستبعاد التعدين الحرفي من سلاسل توريدها. لكن لم يتحقق ذلك فعلاً ما يُخلط الكوبالت المستخرج حرفياً مع الكوبالت الصناعي قبل نقله من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التكرير. قد تُجري الشركات عمليات تدقيق لسلاسل التوريد، لكن هذه العمليات محدودة. ورغم ادعاء العديد من الشركات المصنعة صعوبة تتبع سلاسل توريد الكوبالت بشكل كامل، إلا أن التحليلات الميدانية تكشف عن اعتماد هيكلي على وسطاء محليين يقومون بشراء الموارد من مناجم غير مرخصة؛ مما يوفر غطاءً قانونياً للشركات الكبرى لتجاهل الانتهاكات الحقوقية. (Sovacool, 2019, p. 224)

وذلك لأن هذا الاستغلال يمنح هذه الشركات ميزة فيما يتعلق ب'الأثار الخارجية' (Externalities)؛ حيث تستفيد الشركات العالمية من انخفاض أسعار التوريد نتيجة عدم تحملها تكاليف (التطهير البيئي) أو الرعاية الاجتماعية، مما يعني فعلياً 'دفعاً خارجياً' للتكاليف' يتحملها الناتج المحلي الإجمالي للكونغو والصحة العامة لسكانها، بدلاً من إدراجها ضمن الميزانيات التشغيلية لتلك الشركات (UNDP, 2021). هذه الحالة تظهر مشكلتين كل منهما تتضمن نوعاً معيناً من النقل أولاً مسألة البصمة الالكترونية وخلق التصور بأن الافراد هم الملومون على اثارهم الكربونية ينقل اللوم من الملوّثين الأكبر الا وهم الشركات الكبرى هذا في الواقع هو نقل للمسؤولية. والنقل الثاني هو نقل الكلف البيئية والاجتماعية الى مجتمعات أخرى أضعف ونقل الكلف هذا هو استعمار اخضر يغطي عليه الغسيل الأخضر. اذ ان مصطلح "الاستعمار الأخضر" يشير عادة إلى الطرق التي غالباً ما تقع بها تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء على عاتق الشعوب المستعمرة، مثل الشعوب الأصلية ودول الجنوب العالمي. وهو شكل من أشكال الاستعمار الجديد. (dcxadm, 2024) لا بد من ان نتذكر انه تتطلب الاستدامة الحقيقية مصادر أخلاقية، وأجوراً عادلة، ومسؤولية بيئية. (Bowman, 2025) في كل مكان. وتحليل المؤشرات الكمية للكلف الاجتماعية لعمليات الغسيل الأخضر، تظهر البيانات الكمية هوة عميقة بين النمو 'الأخضر' المزعوم والمؤشرات

التنمية الأساسية؛ ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالرغم من استحوادها على أكثر من ٧٠% من إنتاج الكوبالت العالمي (Ritchie, 2023)، لا يزال أكثر من ٦٢% من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني، مما يؤكد أن 'إزاحة الكلفة' تجعل المجتمعات المحلية تتحمل تبعات التلوث والفقر مقابل أرباح الشركات الأجنبية (Bowman, 2025). أما في الصين، فتظهر البيانات المقارنة تبايناً حاداً في تأثيرات التحول؛ فبينما تقود المقاطعات الساحلية كقوانغدونغ التقدم الأخضر، يقل متوسط العمر المتوقع شمال نهر هواي بمقدار ٥.٥ سنوات عن جنوبه نتيجة التلوث الشديد للهواء الناتج عن تركيز الصناعات الثقيلة (Cfr.org, 2025). كما تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وجود فجوات تنمية كبيرة في معدلات البطالة والنمو الأخضر بين الأقاليم الشرقية والغربية (UNDP, 2024).

رابعا: مفهوم التحول العادل

رأينا في الحالات السابقة تحولا أخضر قد يحقق أهدافا بيئية لكنها جزئية ما لم يتم توزيع التكاليف بشكل عادل (كحد أدنى) وهذا أدى الى ظهور مفاهيم كمفهوم التحول العادل. وقد ظهر مفهوم "الانتقال العادل" منذ ثمانينيات القرن الماضي، حين استُخدم في حركة قادتها النقابات العمالية الأمريكية لحماية العمال المتضررين من اللوائح الجديدة المتعلقة بتلوث المياه والهواء.

وتُعرفه منظمة العمل الدولية على النحو التالي: "تخضير الاقتصاد بطريقة عادلة وشاملة قدر الإمكان لجميع المعنيين، وخلق فرص عمل لائقة، وعدم إهمال أي أحد." اما من منظور حقوق الإنسان فهو يهدف الى القضاء على أوجه عدم المساواة القائمة، وتمكين الاندماج الاجتماعي، وتعزيز مختلف أشكال الإنصاف.

ويتسع مفهوم التحول العادل ليتجاوز العدالة المناخية العامة إلى إجراءات تصحيحية ملموسة؛ فمعالجة التفاوتات الجغرافية تقتضي تفعيل صناديق تمويل تضامنية لتعويض المجتمعات المتضررة (كالكونغو)، بينما تتطلب العدالة الاجتماعية مأسسة حقوق الموافقة المسبقة لحماية الأمن الثقافي (كشعب السامي). هذا التفصيل يحول المفهوم من شعار سياسي إلى إطار تنفيذي يضمن عدم تحميل الفئات الهشة كلف الاستدامة العالمية (Raworth, 2024; Amnesty International, 2025).

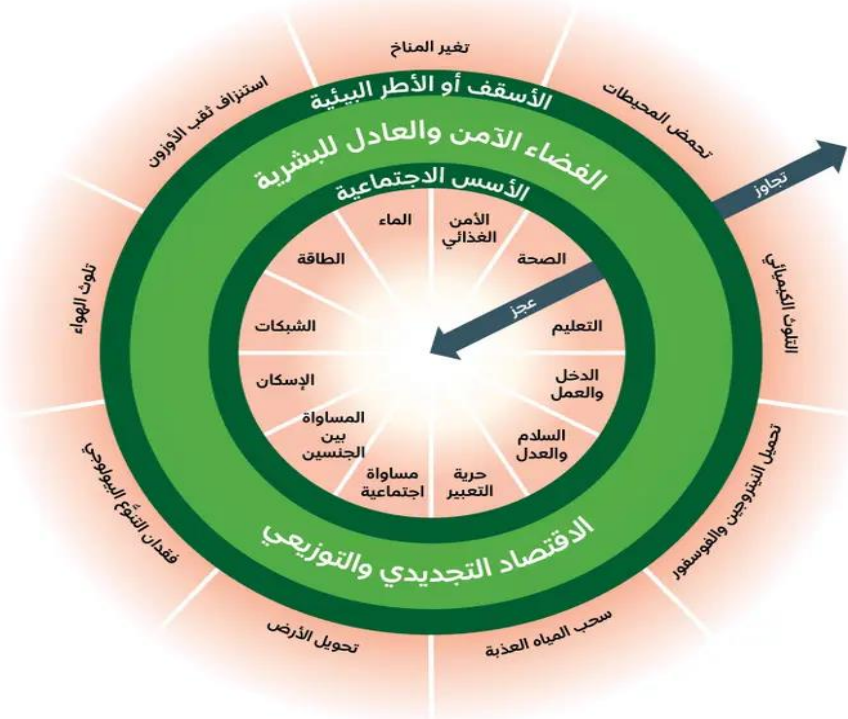
اذ إن التحول العادل ليس مجرد تحول تقني، بل هو تجسيد لمفهوم العدالة البيئية التي تضمن التوزيع المنصف للمنافع والأعباء البيئية. وهنا يبرز اقتصاد الدونات (Doughnut Economics) كإطار مرجعي؛ فهو يرفض النمو الاقتصادي الذي يتجاوز السقف البيئي (كالتغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي) أو يسقط دون الحد الأدنى الاجتماعي (كالحق في الدخل والعدالة والمساواة). هذا البحث يستخدم نموذج الدونات كمعيار علمي لقياس 'أخلاقية' التحول الأخضر.

خامسا: اقتصاد الدونات

يُقدّم نموذج "حلقة الحدود الاجتماعية والكوكبية" (الدونات) أداةً بصريةً لمراقبة التقدم المحرز نحو هدف تلبية احتياجات جميع البشر في حدود موارد كوكبنا.

يتكوّن هذا النموذج، في جوهره، من حلقتين متداخلتين: أساس اجتماعي يضمن عدم حرمان أي فرد من أساسيات الحياة، وسقف بيئي يضمن عدم زعزعة البشرية لأنظمة الداعمة للحياة التي تُحافظ على جميع أشكال الحياة على الأرض.

ويعتمد نموذج اقتصاد الدونات على الموازنة بين السقف البيئي والأساس الاجتماعي لضمان حياة آمنة وعادلة للبشرية (Raworth, 2017). كما يوضح الشكل التالي:



الشكل (2)

العربية. (2020) ما هو نموذج كعكة الدونات؟ [online] العربية. Available at: <https://www.alarabiya.net/qafilah/2020/12/27/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%83%D8%B9%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%9F> [Accessed 28 Mar. 2026].

سادسا: نموذج حلقة الدونات كمعيار للتحويل الأخضر:

إذا استخدمنا نموذج الدونات كمعيار ونطبقه على الحالات السابقة فسوف يتضح الخلل بشكل أكبر فمثلا في حالة النرويج وشعب السامي فهناك هدف بيئي يتحقق نعم، لكن هناك انتهاك واضح للعدالة في هذه الحالة فحتى لو تحقق الهدف فان الكلفة الاجتماعية التي تنتج عنه كبيرة وبالتالي فحتى لو لم تتجاوز النرويج السقف البيئي فان كان التحويل على حساب الأسس الاجتماعية فهو خارج الحلقة، التحويل الأخضر الحقيقي يجب ان يكون آمناً بيئياً و عادلاً اجتماعياً. أيضا الامر مشابه فيما يتعلق بالكونغو فهو سقوط واضح تحت الحد الأدنى الاجتماعي، فحتى لو كان هناك تحول اخضر في مجتمعات قوية فان ثمن هذا التحويل تدفعه المجتمعات الأضعف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهذا نقل وإزاحة للكلفة. اما في حالة الصين فثمن التحويل الأخضر المستقبلي يدفعه شعبها على شكل تكاليف بيئية واجتماعية ولهذا فانه في حالة الصين فلأنها تهدف الى ان تكون داخل الحلقة فأنها وللوصول الى هذا الهدف تتجاوز كلا الحدين السقف البيئي والحد الاجتماعي، وهذا لا يمكن ان يعد تنمية مستدامة حتى لو كان يحافظ على حقوق الأجيال القادمة ما دام يتجاوز حقوق الافراد في الوقت الحاضر.

جدول (١)

مقارنته مع المعيار (نموذج الدونات)	التكلفة الحقيقية (إزاحة الكلفة)	الادعاء الأخضر (الغسيل)	حالة الدراسة التكلفة الحقيقية (إزاحة الكلفة)
تجاوز الحد الأدنى الاجتماعي "العدالة الاجتماعية"	انتهاك الحقوق الثقافية لشعب السامي	حماية المناخ بطاقة الرياح	النرويج
تجاوز "السقف البيئي" و سقوط تحت الحد الأدنى الاجتماعي.	فجوة عمرية وصحية في الأقاليم الداخلية	ريادة الطاقة المتجددة	الصين
تجاوز "السقف البيئي" و سقوط تحت الحد الأدنى الاجتماعي.	عمالة الأطفال وخسارة رأس المال البشري	توفير معادن ضرورية للتحويل الأخضر	الكونغو

إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Ritchie, 2023; Cfr.org, 2025; Bowman, 2025)

سابعا: حلول مقترحة

"إن تفعيل 'التحول العادل' يقتضي عملياً تبني سياسات إعادة التوزيع الهيكلي التي تنص عليها مبادئ اقتصاد الدونات، لضمان عدم سقوط المجتمعات دون الحد الأدنى الاجتماعي. وهذا يتطلب أولاً: اعتماد التصميم التجديدي (Regenerative Design) الذي يقلل الاعتماد على الاستخراج المفرط للموارد، مما يساهم في معالجة جذور الاستعمار الأخضر (Raworth, 2017). وثانياً: ضرورة إلزام الشركات بنظام المسؤولية التضامنية عابرة الحدود، لضمان شفافية سلاسل التوريد ومنع إزاحة التكاليف البيئية والاجتماعية نحو الدول الأضعف كجمهورية الكونغو، وهو ما يضع حداً لممارسات التزليل البيئي التي تغطي على الانتهاكات الحقوقية (Bowman, 2025)."

الاستنتاجات:

- ١- أن "الغسيل الأخضر" ليس محصوراً في اظهار مشاريع ملوثة كخضراء لكن هو اي تزييل معلوماتي يؤدي بشكل مباشر او غير مباشر لإخفاء التكاليف الاجتماعية وإزاحة الكلف الكربونية نحو المجتمعات الأضعف لتعظيم الربح.
- ٢- ان الغسيل الأخضر يعد أحد أنماط "الاستعمار الأخضر"؛ وذلك لأنه يحقق الرفاه البيئي في دول الشمال (مثل النرويج) على حساب الهوية الثقافية للقوميات الأصلية (السامي)، أو عبر استغلال عمالي حاد في دول الجنوب (الكونغو)
- ٣- قد لا تحتاج المؤسسات لتشكيل تصور معين للتغطية على عمليات الغسيل الأخضر بل ان التصورات القائمة يمكن ان تخدم عمليات الغسيل الأخضر سواء كان مقصودا او غير مقصود.
- ٤- التحول والاستدامة لكي تكون حقيقة يجب ان تكون أخلاقية، عادلة، ومسؤولة، وذلك من خلال الالتزام بتحقيق التوازن بين السقف البيئي والأساس الاجتماعي اذ أن أي اختلال في هذا التوازن يحول المبادرات البيئية إلى عبء اجتماعي.

التوصيات

- ١- في أي تحول اخضر لا بد ان لا يكون الهدف هو عدم تجاوز السقف البيئي فقط بل أيضا عدم تجاوز الحدود الاجتماعية وجعل ذلك شرطا أساسيا في أي تحول اخضر، وألا يتم التحول البيئي على حساب حقوق المجتمعات المحلية أو المعايير الاخلاقية.
- ٢- اعتماد نموذج اقتصاد الدونات كأداة قياس: هذا النموذج يمكن ان يستخدم كإطار تقييمي للمشاريع البيئية سواء مشاريع خاصة او عامة لبيان ما إذا كانت تحترم السقف البيئي والأساس الاجتماعي معاً.
- ٣- لا بد من زيادة الرقابة على سلاسل التوريد وضمان شفافيتها وعدم وجود أي انتهاك لحقوق الفئات الهشة في (مثل عمال المناجم في الكونغو)، لضمان أن يكون التحول الأخضر "عادلاً" حقاً.
- ٤- يمكن للدراسات القادمة ان تركز على العلاقة بين الغسيل الأخضر والاستعمار الأخضر وذلك لتوضيح كيف يمكن استخدام حماية البيئة كغطاء لإعادة إنتاج علاقات استغلالية غير عادلة تجاه المجتمعات الاضعف أو السكان الأصليين.

التمويل

لم يتلق هذا البحث أي تمويل محدد من أي جهة مانحة في القطاعات العامة أو التجارية أو غير الربحية.

تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بنشر هذه الورقة البحثية.

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر للمؤسسة على دعمها المعنوي طوال فترة هذا البحث. لقد كان لتشجيعها وتوجيهها دوراً بالغ الأهمية في إنجاز هذا البحث.

Sources

- **Cambridge Dictionary**, (2019). Greenwashing. (online) Cambridge Dictionary. Available at: [cambridge.org](https://www.cambridge.org).
- **Gatti, L., Seele, P., and Rademacher, L.**, (2019). Grey zone in greenwashing: CSR communication and ESG performance, *Journal of Cleaner Production*, Vol. 226, P. 970–982
- **Lindwall, C.**, (2023). What Is Greenwashing? (online) Natural Resources Defense Council. Available at: [nrdc.org](https://www.nrdc.org).
- **SUERF**, (2025). The social cost of greenwashing: why information pollution adds on carbon, *SUERF Policy Notes and Briefs*. (online) Available at: [suerf.org](https://www.suerf.org).
- **IRENA** (2022), *Renewable Power Generation Costs in 2022*, International Renewable Energy Agency, Abu Dhabi
- **Castells, M.**, (2009). *Communication Power*, Oxford University Press, P. 158
- **Smith.edu**, (2024). *Shaping Perception*. (online) Available at: [smith.edu](https://www.smith.edu).
- **Sustainability Directory**, (2025). *Ibid (Referring to Media Role in Perceptions)*.
- **Mohammed, H.S.**, (2024). *Shaping Perceptions: Media Framing and Tone in reporting Kerala's Landslides*. *Disaster Advances*, 18(2), P.18–23.

- **Lyon, T. P.**, and Montgomery, A. W., (2015). The Means and End of Greenwash, *Organization & Environment*, Vol. 28(2), P. 223-249
- **Castro, F.F.**, (2023). Green Colonialism, Greenwashing, and the Many Technologies of Exploitation PART 1. (online) The Conference Corner. Available at: theconferencecorner.info.
- **Normann, S. S.**, (2021). Green colonialism: Observations from the Sámi areas in Norway, *Journal of Community Psychology*, Vol. 49 (7), P. 2125–2140
- **Amnesty International**, (2026). Ellinor: ‘While I still have power to fight for Indigenous rights in Norway, I will’. (online) Amnesty International Australia. Available at: amnesty.org.au.
- **Amnesty International**, (2025). Help Ellinor protect her ancestral lands. (online) Available at: amnesty.org.
- **Amnesty International**, (2025). Finland, Norway, Sweden: Just Transition Or ‘Green Colonialism’?, Amnesty International. (online) Available at: amnesty.org.
- **Cfr.org**, (2025). China’s Environmental Crisis | Council on Foreign Relations. (online) Available at: cfr.org.
- **Wang, M.**, (2025). China’s green transition: Remarkable but also sustainable?, *World Economic Forum*. (online) Available at: weforum.org.
- **UNDP**, (2024). Towards a Just Transition: How Greening China’s Economy Will Impact Its Regions. (online) Available at: undp.org.
- **Ritchie, H.**, (2023). Is cobalt the blood diamond of electric cars?, *Substack.com*. (online) Available at: substack.com.
- **Bowman, V.**, (2025). Blog: Driving on destruction: How EVs are exploiting Congo’s mines, Bartlett Faculty of the Built Environment. (online) Available at: ucl.ac.uk.
- **Hizliok, S. and Scheer, A.**, (2024). What is the just transition and what does it mean for climate action?, *Grantham Research Institute*. (online) Available at: lse.ac.uk.
- **Sovacool, B. K.**, (2019). The essence of energy injustice: Ethical controversies surrounding cobalt mining in the DRC, *Energy Research & Social Science*, Vol. 47, P. 216–228
- **Ra worth, K.**, (2017). *Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st-Century Economist*, Chelsea Green Publishing.